

تحرك عاجل

سجين رأي ينهي إضرابه عن الطعام

في منتصف إبريل/نيسان 2019، أنهى مدافع حقوق الإنسان أحمد منصور إضرابه عن الطعام الذي استمر شهراً. ومنذ ذلك الحين، تحسنت أوضاع احتجازه تحسناً طفيفاً، حيث سُمح لأسرته بزيارته، وسُمح له بإجراء اتصالٍ هاتفي بوالدته؛ إلا أنه قد أُبقي منذ اعتقاله في 20 مارس/آذار 2017 قيد الحبس الانفرادي داخل زنزانة بلا سرير أو وسيلة للحصول على مياه جارية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبو ظبي

ديوان ولي العهد

شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

555

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

فاكس: +971 2 668 6622

@MohamedBinZayed

سمو الشيخ، تحية طيبة وبعد ...

أنهى مدافع حقوق الإنسان، وسجين الرأي، أحمد منصور إضراباً عن الطعام دام لشهرٍ. وقد تحسنت أوضاع احتجازه تحسناً طفيفاً منذ ذلك الحين؛ حيث سُمح له بتلقي بضع زيارات من أسرته، وسُمح له بإجراء اتصالٍ هاتفي بوالدته. وكان أحمد قد بدأ إضراباً عن الطعام في 17 مارس/آذار 2019، احتجاجاً على أوضاع احتجازه بسجن الصدر في أبو ظبي، عقب مثوله في محاكمة جائرة.

بيد أنه لا يزال قيد الحبس الانفرادي داخل زنزانة بلا سريرٍ أو وسيلة للحصول على مياه جارية، منذ 20 مارس/آذار 2017.

ويبلغ الحبس الانفرادي لأكثر من 15 يومًا درجة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وفقًا لـ"قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" (قواعد نيلسون مانديلا). وفي 7 مايو/أيار 2019، ندد سبعة من خبراء الأمم المتحدة بأوضاع سجن أحمد منصور، وطالبوا بتوفير العلاج الطبي له، وبتحسين أوضاع احتجازه، وطالبوا كذلك إما بإعادة محاكمته "بما يتفق مع الضمانات القضائية الأساسية التي ينص عليها قانون حقوق الإنسان الدولي، أو الإفراج عنه على الفور".

ونحث سموكم على أن يُلغى الحكم بإدانة أحمد منصور وسجنه، وأن يُفْرَج عنه فوراً، ودون شرطٍ أو قيد، إذ أنه سجين للرأي لم يُعتقل سوى لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، الذي يتضمن عمله في مجال حقوق الإنسان. كما ندعو سموكم إلى أن تعملوا على احتجازه في ظل أوضاع تتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية، وكذلك العمل على ألا يتعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وعلى أن يُتاح له على الفور، وبصفة منتظمة، سبل الاتصال بأسرته، وأي رعاية صحية تتطلبها حالته. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

أفاد سجين سابق كان يُحتجز في الزنزانة المجاورة لزنزانة أحمد منصور، وترك الإمارات منذ خروجه من السجن، أن أحمد قد أنهى إضرابه عن الطعام في منتصف إبريل/نيسان 2019، بعدما تعهدت السلطات بتلبية مطالبه. ففي 17 مارس/آذار 2019، أُضرب أحمد عن الطعام احتجاجًا على أوضاع احتجازه بسجن الصدر في أبو ظبي، ومثوله في محاكمة جائزة. ومنذ أن أنهى إضرابه عن الطعام، تحسنت أوضاع احتجازه تحسنًا طفيفًا؛ إذ سُمح له بتلقي زيارات من أسرته وأُتيح له إجراء اتصال هاتفي لوالدته. ولا يزال أحمد مُحتجزًا قيد الحبس الانفرادي داخل زنزانة بلا سرير أو وسيلة للحصول على مياه جارية، منذ اعتقاله في 20 مارس/آذار 2019. ويبلغ الحبس الانفرادي لأكثر من 15 يومًا درجة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وفقًا لـ"قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" (قواعد نيلسون مانديلا).

وفي 7 مايو/أيار 2019، ندد سبعة من خبراء الأمم المتحدة بأوضاع سجن أحمد منصور، وطالبوا بتوفير العلاج الطبي له، وبتحسين أوضاع احتجازه، وطالبوا كذلك إما بأن تُعاد محاكمته "بما يتفق مع الضمانات القضائية الأساسية التي ينص عليها قانون حقوق الإنسان الدولي، أو أن يُفرج عنه على الفور".

وقد أُلقي القبض على أحمد في 20 مارس/آذار 2017، في منزله في إمارة عجمان في الإمارات العربية المتحدة. وبعد عام، بدأت محاكمته أمام دائرة أمن الدولة في محكمة الاستئناف الاتحادية. وفي 29 مايو/أيار 2018، حُكم عليه بالسجن لمدة عشرة أعوام، ودفع غرامة قدرها مليون درهم إماراتي (حوالي 270 ألف دولار أمريكي). كما أمرت المحكمة أيضًا بأن يُوضع تحت المراقبة لمدة ثلاثة أعوام بعد الإفراج عنه. وكان قد أُدين بتهم من بينها "الإساءة إلى هيبة ومكانة الدولة ورموزها" التي تشمل قادتتها، و"نشر معلومات مغلوبة والإضرار بسمعة الإمارات في الخارج"، و"تصوير الإمارات العربية المتحدة كدولة خالية من القانون". كما أُدين بتهمة "التآمر مع منظمة إرهابية"، ولكن برأت ساحتها دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا، والتي كانت قد أيدت إدانته والحكم الصادر ضده، من هذه التهمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018.

وأحمد منصور مدون وشاعر وأحد المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان، وحاصل على جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان في 2015. وهو عضو في اللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "هيومن رايتس ووتش"، وكذلك عضو في الهيئة الاستشارية لـ"مركز الخليج لحقوق الإنسان". وقد دأب على توثيق حالة حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة منذ 2006، ونشر آراءه في الدفاع عن حقوق الإنسان علنًا في مدونته وفي وسائل التواصل الاجتماعي، وأثناء مقابلات مع

وسائل الإعلام الدولية. فأحمد منصور صديق دائم وجدير بالثقة لمنظمة العفو الدولية، وغيرها من منظمات حقوق الإنسان.

وقد عملت معه منظمة العفو على نحوٍ وثيقٍ للغاية على مدار أعوامٍ، معتمدةً على أفكاره ومعلوماته، في الوقت الذي ضيقت فيه الإمارات العربية الخناق على المجتمع المدني في البلاد. وإلى حين اعتقاله، كان أحمد منصور الصوت المستقل الوحيد الذي ظل يندد علانيةً بانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد، عبر مدونته وحسابه على تويتر. ومنذ ذلك الحين، لم يرد إلا القليل من المعلومات الموثوقة حول وضع حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكن استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 10 يوليو/تموز 2019

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: أحمد منصور (صيغ المذكر)